

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٧٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن اعتبار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هيئة عامة وتشكيل مجلس إدارتها وتحديد اختصاصاته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة واستخدامها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٣ بالإذن لوزير الخزانة في استثمار أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩٩ لسنة ١٩٦٦ بتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومديرها العام ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتخضع لإشراف وزير الخزانة .

مادة ٢ - يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات على الوجه التالي :

رئيس	رئيس مجلس إدارة الهيئة
..	مستشار الدولة لوزارة الخزانة
..	وكيل وزارة الخزانة
..	نائب محافظ البنك المركزي
أعضاء	مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
	« » للتأمين والمعاشات
	رئيس الإدارة المركزية للعاملين بالجهاز المركزي لتنظيم والإدارة

ويعقد المجلس أربع مرات على الأقل كل ستة بدعوة من رئيسه .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليهما تعتبر صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو بمنح علاوات للعاملين بالمؤسسات العامة في الفترة من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول تعادل وتقيم وظائفها .

ويشترط أن تكون القرارات المشار إليها قد صدرت مطابقة لأحكام القواعد القانونية المارية وقت صدورها في المؤسسة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ١٣ شبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٧

بتقرير بعض الاعفاءات الجزئية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة رسالة فوائيس بحرية ولوازمها مهداة لبطريقة الأقباط الأرثوذكس ومقدم عنها ترخيص استيراد رقم ٧٩٢١٩٢ صادر في ١٩٦٦/١٠/٢٥ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ١٣ شبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٧

بتعليه مبلغ بميزانية وزارة الإسكان والمرافق للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ لحساب الأمانات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٠ لسنة ١٩٦٦ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧ ؛

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٦٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات يعلى مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه (ستون الف جنيه) من الاعتماد المدرج بالبند ١٥ - الأبحاث العلمية بالباب الثالث "المصرفات الاستثمارية" من ميزانية وزارة الإسكان والمرافق للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ لحساب الأمانات مبالغ مخصصة بها على مصرفات الميزانية ويخصص هذا المبلغ للصرف منه على عملية توريد أجهزة أبحاث التربة واختبار المواد للعامل المركزية والمتنقلة المتعاقد عليها مع شركة سويل تست الأمريكية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

مادة ٣ - يختص مجلس إدارة الهيئة بالاختصاصات المبينة في القانونين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما وعلى وجه الخصوص بما يأتي :

(أولاً) توزيع استثمار أموال الصندوق وفقاً لمقتضيات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية .

(ثانياً) وضع النظم الكفيلة بقيام صندوق التأمين والمعاشات بالأعمال التي يؤديها وتحقيق الأفاض المرجوه منها .

(ثالثاً) إعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة .

(رابعاً) اعتماد الحسابات الختامية قبل عرضها على الجهات المختصة .

(خامساً) إصدار اللوائح الداخلية للهيئة وتناول على الأخص القواعد التي تتبع في الحسابات والشئون المالية والإدارية وشئون العاملين

(سادساً) اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات وابداء الرأي في مشروعات القوانين التي تعدها الدولة في هذا الشأن

(سابعاً) وضع قواعد منح المكافآت للعاملين بالهيئة وتغيرهم نظير ما يقومون به من أعمال خاصة .

(ثامناً) النظر في التقارير التي تقدم إلى المجلس عن الحالة المالية للصندوق أو عن أعمالها .

(تاسعاً) النظر في المسائل التي يرى رئيس المجلس عرضها عليه .

مادة ٤ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة في صلاحها بالغير وأمام القضاء .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما
مدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر